

A



SCCR/22/10

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 17 مارس 2011

## اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

الدورة الثانية والعشرون

جنيف، من 15 إلى 24 يونيو 2011

وثيقة تحليلية لنتائج الندوتين الإقليميتين لبلدان آسيا  
والمحيط الهادئ والبلدان الأفريقية حول حماية الأداء  
السمعي البصري وحصيلتهما  
من إعداد الأمانة

لقد أعد هذا التقرير عقب الخلاصات التي أسفرت عنها الدورة الحادية والعشرون للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (اللجنة) التي عقدت في جنيف من 8 إلى 12 نوفمبر 2010 وجاء في الخلاصات ما يلي: "أعربت اللجنة عن تقديرها للأمانة على عقد الندوتين الإقليميتين حول حماية الأداء السمعي البصري في نيودلهي في يوليو 2010 وفي أبوجا في أكتوبر 2010. وستعرض تقارير الندوات الإقليمية المتبقية على اللجنة في دورتها الثانية والعشرين وستتولى الأمانة إعداد وثيقة تحليلية تتضمن نتائج الندوات الإقليمية وحصيلتها كي تنظر فيها اللجنة." ويرد تقريراً للندوتين في الوثيقتين SCCR/21/9 و SCCR/21/11.

وعقدت الندوة الإقليمية لبلدان آسيا والمحيط الهادئ حول الأداء السمعي البصري في 13 و 14 يوليو 2010 في نيودلهي. وقد تولى تنظيم هذه الحلقة مكتب حق المؤلف لإدارة التعليم العالي بوزارة تنمية الموارد البشرية لحكومة الهند. وحضرها ممثلون عن بنغلاديش وبروني دار السلام وكامبوديا وإندونيسيا وإيران ولاو وماليزيا ومنغوليا ونيبال والفلبين وسنغافورة وسري لانكا وتايلند وفيت نام.

ودارت الندوة في شقين. وقدمت في الشق الأول عروض متنوعة المواضيع تلتها مناقشات. وركز الشق الثاني على المشاورات غير الرسمية بين الحكومات وأصحاب المصلحة بشأن حماية الأداء السمعي البصري. وطلب الرئيس من البلدان الأعضاء أن تدلي بآرائها في القضايا الرئيسية المتعلقة بمشروع النص. واتفقت معظم البلدان الأعضاء على أن الاتفاق المؤقت بشأن المواد التسع عشرة ينبغي أن يكون أساساً لإحراز تقدم أكبر في المفاوضات.

وعقدت الندوة الإقليمية للبلدان الأفريقية حول حماية الأداء السمعي البصري من 18 إلى 20 أكتوبر 2010 في أبوجا بنيجيريا. ونظمت هذه الندوة المفوضية النيجيرية المعنية بحق المؤلف بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وشارك في الحلقة 19 بلداً أفريقياً، وهذه البلدان هي أنغولا وبوركينا فاسو والكامرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وإثيوبيا وغانا وكينيا ومدغشقر وملاوي ومالي وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا والسنغال وجنوب أفريقيا وتوغو وزامبيا.

وقدمت خلال هذه الندوة عروض متنوعة ونظّم نقاش حول العقود والإدارة الجماعية والبنى التحتية على الصعيد الاجتماعي وعقد اجتماع غير رسمي لوفود البلدان.

وخلال الدورة غير الرسمية بشأن المعاهدة المقترحة لحماية الأداء السمعي البصري قدمت مواقف البلدان ونوقشت. واتفقت الوفود على تجديد التزامها بالتركيز على أهداف المعاهدة الرامية إلى توفير الحماية لفناني الأداء، ولا سيما فناني الأداء الأفريقيين. وأقرت بالمنافع التي يمكن أن تجلبها المعاهدة في الأوساط الدولية لفناني الأداء. واتفقت الوفود على أن جميع المواد التسع عشرة المتفق عليها هي إطار جيد لاعتماد المعاهدة، وحثت اللجنة على عدم فتح باب المناقشات بشأن تلك المواد كما حثت بعض الوفود. وفيما يتعلق بالمادة 12، أعربت الوفود عن قلقها من أن أي حكم باحتمال نقل الحقوق سيتنافى مع الهدف الرئيسي للمعاهدة. ولذلك، أوصت بأن تنص المادة 12 على أن يترك للقوانين الوطنية تحديد مسألة نقل الحقوق.

وعقب خلاصات دورة اللجنة الحادية والعشرين، عقدت مشاورات غير رسمية مفتوحة بشأن حماية فناني الأداء السمعي البصري في جنيف في 13 و 14 أبريل 2011 وكانت مهمتها دراسة اقتراحات الدول الأعضاء الجديدة وتقديم توصيات إلى دورة اللجنة المقبلة.

وخلال هذه المشاورات عرضت اقتراحات كل من البرازيل والهند والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وهي:

- الهند (الوثيقة SCCR/21/5)
- والولايات المتحدة الأمريكية (الوثيقة SCCR/22/2)
- والبرازيل (الوثيقة SCCR/22/3)
- والمكسيك (الوثيقة SCCR/22/4)

وطرحت الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية أسئلة بشأن الاقتراحات الجديدة وقدمت ردود وتوضيحات. واتفقت وفود الهند والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية على السعي إلى وضع اقتراح مشترك فيما يخص المادة 12 بشأن نقل الحقوق من أجل النظر فيه إبان دورة اللجنة الثانية والعشرين. وقد لقي هذا النهج ترحيب عدة وفود. ورحب وفد البرازيل بالتعليقات والأسئلة الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وقد أشارت جلها إلى النطاق الواسع لاقتراحه. وأعرب وفد البرازيل أيضا عن استعداده لأخذ هذه التعليقات في اعتباره والعمل مع الوفود المهتمة للتوصل إلى طريقة مشتركة للمضي قدما.

وأكد المشاركون أهمية حث الخطى نحو اختتام المفاوضات لإبرام معاهدة بشأن حماية الأداء السمعي البصري. ولهذا الغرض، أوصوا اللجنة في دورتها الثانية والعشرين بأن تقلص أوجه الاختلاف الكبيرة كي تتمكن الجمعية العامة من البت في عقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب فرصة ممكنة.

[نهاية الوثيقة]